# ندوة حول تعريب تدريس المواد القانونية بكلية الحقوق والمعاهد العليا بتونس

عقدت جمعية المحامين الشبان في الفترة من 26 ــ 28 فبراير 1982 في تونس ندوة حول تدريس المواد القانونية باللغة العربية. وقد ناقش المشاركون الطرق الكفيلة بتعريب تدريس المواد القانونية بكلية الحقوق والمعاهد العليا بتونس.

ومن المعلوم أن معظم المواد القانونية يدرّس باللغة الفرنسية في كلية الحقوق منذ افتتاحها سنة 1960 وحتّى اليوم. ونظرا لما يسببه هذا الوضع من صعوبات لدَى رجال القانون الذين يتلقون تعليمهم بلغة أجنبية (في حين يمارسون أعمالهم بعد تخرجهم باللغة العربية) ولما يجدونه من عقبات في أداء مهامهم خاصة عند بداية تخرجهم، فقد رأت جمعية المحامين الشبان إيمانا منها بخطورة هذا الوضع وانطلاقا من شعورها بدورها الطلائعي في تحسين قطاع القضاء، ومساهمة منها في الخروج من هذه الأزمة، أن تنظم هذه الندوة مستهدفة معالجة هذا الوضع وبلورة صيغ عملية لتجسيد الوسائل العملية والحلول الناجحة لهذه الغاية.

ومن أهم ما عُرِض في هذه الندوة محاضرة ألقاها الأستاذ رضا الاجهوري المدرس بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس بعنوان «مشروع تعريب الدراسات القانونية بكلية الحقوق والمعاهد العليا».

وقد عرض الأستاذ الاجهوري في محاضرته هذه مفهوم التعريب وأكد على حتميته وضرورته كما ركز في محاضرته على ثلاثة محاور أساسية وهي :

**1) المحور الأول : عرض وصفي لواقع الدراسات القانونية بتونس :**

وقد استعرض فيه تطور الدراسات القانونية بكلية الحقوق باعتبارها الكلية المركزية لدراسة القانون في تونس وكذلك في بقية المعاهد العليا التي تدرس بها مثل هذه المواد، ومن خلال ما عرض يلاحظ عموما هيمنة اللغة الفرنسية في التدريس منذ الاستقلال إلى أيامنا هذه.

**2) المحور الثاني : مبررات طرح مشروع تعريب الدراسات القانونية :**

وقد ركز المحاضر على ثلاثة مبررات أساسية وهي :

ا ــ تناقضات الوضع الدراسي مع الواقع العملي.

وذلك أن الطالب الذي يكوَّن في المرحلة الثانوية في إطار مشروع تعريب التعليم الثانوي يجد نفسه مرغما على متابعة دراسته القانونية بالفرنسية مما يؤدي إلى فشله الجزئي أو التام في المرحلة الجامعية. وبعد ما يعانيه من صعوبات ترجع أساسا إلى اللغة التي يدرس بها لا إلى المادة المدرّسة، يتخرج بتكوين فرنسي المحتوى والشكل يجد نفسه مجبرا مرة ثانية على مجابهة نفس المشكلة من جانب معاكس وذلك عند ممارسة مهامه القضائية والقانونية باللغة العربية.

ب ــ الدور التحرري لتعريب الدراسات القانونية

وقد عالج المحاضر هذه النقطة من ناحية كون تعريب

الدراسات القانونية يساهم في التحرر الثقافي الوطني والحضاري ، باعتبار أن الجامعة تهدف بالخصوص إلى رعاية الثقافة القومية ، وتعمل على تنميتها وصياغتها في أسمَى صيغها في ميادين العلوم والآداب والفنون الجميلة .

ج — الدور الابداعي النهضوي

ومن هذه الناحية فإن التعريب يسهم في تطوير البحث العلمي ورفع مستواه وإلى الزيادة في نشر الانتاج الفكري في هذا الميدان لدَى الباحثين والدارسين . ولا شك أن ذلك سيزيد في الوعي القانوني لدَى الطبقات الشعبية .

**3) المحور الثالث : ضمانات إنجاز مشروع تعريب الدراسات القانونية :**

بعد الاقتناع بضرورة التعريب وحتميته ، وبعد إعداد مشروع التعريب ، لابد من توفير ضمانات عملية كفيلة بانجاز هذا المشروع وتحقيقه وتتمثل أساسا في اتخاذ مؤسسات التعليم والتكوين إجراءات تتوخَّى التعجيل بوضع خطة شاملة لتدريس المواد القانونية في كامل مراحل التعليم العالي وفي تشجيع الأساتذة على التدريس بالعربية ومساعدتهم على ذلك وتوفير المراجع اللازمة لذلك . ومثل هذه الاجراءات الرامية إلى التعريب تعين القانونيين في تونس على استئصال الانفصام الذي يعانون منه أو يعوقهم عن بلوغ ما يرنون إليه من تحقيق الأهداف الوطنية والقومية المتمثلة أساسا في إرساء قواعد العدل والحرية دعامتي العمران البشري والتطور الحضاري .

وقد شهدت هذه الندوة كذلك تدخلات أساتذة في القانون ومفكرين وطلبة عبّر جلهم عن ضرورة التعريب الذي يعتبر مسؤولية مشتركة بين الجميع وليست منوطة بعهدة فرد أو فئة . والتعريب قضية قرار سياسي كما هو رغبة شعبية تعبر عن وعي وطني يرفض التبعية بأشكالها (*) .

رشيد عبد الحق
تونس

(*) تجدر الإشارة إلى أن مكتب تنسيق التعريب سبق أن نشر (معجم الفقه والقانون) في جزئين للأستاذ عبد العزيز بنعبد الله